البحث الثانى

دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي

إعداد

د. إسماعيل يوسف حسان أبو شلفه

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية

الكلية الجامعية بحقل - جامعة تبوك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعبده، وعلى آله العترة الطاهرة، وصحابته الذين رفع الله مكانتهم في الدنيا والآخرة، ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد شرع الله تعالى الأحكام لمقاصد، وأمر بحفظها وتحقيقها، وهي: الضروريات، الحاجيات، والتحسينيات. ومن المعلوم أن الإسلام دين عالمي، أبدي، صالح لكل زمان ومكان، ومصالح الناس تتغير من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، وقد تعترضهم ظروف طارئة ومستجدة، ليس فيها نصا من الكتاب الكريم أو السنة النبوية الشريفة أو الإجماع أو القياس، فضلا عن كون بعض الأحكام الشرعية تأتي معللة، أو مرتبطة بأعراف أو تقاليد معينة، فتتغير هذه العلل والأعراف أو الظروف، مما يؤدي إلى عدم تحقق المصلحة التي أرادها الشارع الحكيم من الحكم ابتداء بناء على ما استجد من ظروف طارئة.

وبما أن الإنسان اجتماعي مدني بطبعه، كما يقول علماء الاجتماع وذكر ذلك ابن خلدون في المقدمة، فالإنسان مفطور على العيش في ظل جماعة، ولا يستغني عن غيره (ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ١/٥).

لذلك فإن الروابط الاجتماعية قد تشكل خطرا حقيقيا على حياة الأفراد و المجموعات في ظل جائحة كورونا المستجد التي يشهدها العالم بسبب فيروس كورونا المستجد والمرتبط حسب منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠) بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS COV-2) حيث أن التلاحم المجتمعي و سمات فيروس كورونا يشكلان أرضية جيدة لانتشار الجائحة بشكل واسع، لا سيما داخل المجتمع السعودي الذي يتصف بمحافظته على الروابط الاجتماعية بشكل كبير. وبما أن التباعد الاجتماعي والعزل المنزلي يعد من أهم طرق الوقاية من فيروس كورونا، كما سيتضح لاحقا، كان لا بد من اتخاذ قرارات وإجراءات وتدابير احترازية تمنع هذا الفايروس من الانتشار في المجتمع وتحد من آثاره.

وهنا يأتي دور السياسة الشرعية، لتتدخل من أجل تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وإقامة العدل بين الأمة والأفراد، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والظروف الطارئة على المجتمع، واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة من ولي الأمر وأصحاب القرار، كمنع الجائز سدا لذريعة انتشار الوباء في المجتمع حفاظا على الأنفس، وارتكاب أخف الضررين، وتحمل الضرر الأخف لمنع الضرر الأشد، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إذا تعارضتا، لمنع انتشار هذا الوباء المتمثل في جائحة فيروس كورونا، ومواجهته والحد من آثاره على المجتمع بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على أنفس الناس وأرواحهم.

ملخص المشروع (عربي):

استهدفت الدراسة التعرف على آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي ودور السياسة الشرعية في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية للأمة والأفراد، والصلاحيات الممنوحة في السلطة للحاكم للمحافظة على هذه المقاصد من جانبي الوجود والعدم، حيث ان السياسة الشرعية لا تقتصر على تطبيق الأحكام الشرعية المنصوص عليها، والتوفيق بينها وبين الواقع، بل وتشمل أيضا إنشاء وإيجاد أحكام جديدة فيما لا نص فيه بالاستناد إلى روح ونفس التشريع ليستطيع الحاكم من خلالها مسايرة التطور في كل زمان ومكان في شتى المجالات، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الطارئة ووضع العلاج والإجراءات المناسبة لها تحقيقا لمصلحة الأمة والأفراد وأهمية صدور القرار السياسي الحكيم في الوقت المناسب لحل المشكلات الطارئة، ومنها الآثار الناتجة عن جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي وكيف تعاملت معها الحكومة الرشيدة للمملكة العربية السعودية بقراراتها الحكيمة لمواجهة تلك الآثار على الفرد والمجتمع في شتى المجالات والقطاعات. كلمات مفتاحية (السياسة الشرعية، فايروس كورونا المستجد، COVID-19، المجتمع السعودي).

Abstract:

The study aimed to identify the effects of the COVID-19 Pandemic virus Corona on Saudi society and the role of legal policy in preserving the purposes of Islamic law for the nation and individuals, and the powers granted in power to the ruler to preserve these purposes from both sides of existence and non-existence, as the legal policy is not limited to the application of Sharia provisions stipulated It must be reconciled with reality, but it also includes the creation and creation of new provisions in which there is no text based on the spirit and the same legislation through which the ruler can keep pace with development in every time and place in various fields. Finding appropriate solutions to urgent problems, setting up appropriate treatment and procedures to achieve the interests of the nation and individuals, and the importance of issuing a wise political decision at the appropriate time to solve urgent problems, including the effects of the COVID-19 Pandemic virus Corona on Saudi society and how the rational government of Saudi Arabia dealt with it with its wise decisions to confront Those effects on the individual and society. Keywords (Sharia Policy, Virus Corona, COVID-19, Saudi Society).

استعراض أدبيات البحث:

يعد هذا البحث أصيلا في طرحه لموضوع دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي، حيث لم يطلع الباحث على دراسات سابقة استهدفت هذا الموضوع بالتحديد، وما قامت به الحكومة الرشيدة في المملكة العربية السعودية من قرارات وإجراءات لمواجهة آثار هذه الجائحة على الفرد والمجتمع في شتى المجالات والجوانب، مستندة إلى الفهم الدقيق والعميق والواقعي للسياسة الشرعية وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات وتحقيق جودة الحياة للفرد والمجتمع. لذلك ارتأيت أن أكتب بحثي هذا وبالله التوفيق. وسأتبع –إن شاء الله– في الوصول إلى ذلك المنهج الاستقرائي، التحليلي، الوصفي، والمقارن.

أهداف البحث:

- الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما هو فايروس كورونا المستجد COVID-19 ؟
- ما السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية والمصالح التي راعاها الشارع في تشريعه للأحكام ؟
- ما دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العبادات؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاجتماعي؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاقتصادي؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال التعليمي والثقافي؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العمل في القطاعين: العام والخاص؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال تنظيم تجول الأفراد داخل وخارج المناطق والمحافظات؟
- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العلاقات الدولية؟

- ما القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الصحي؟

تصميم البحث:

سيتكون البحث إن شاء الله تعالى من:

- مقدمة.
- التعريف بفايروس كورونا المستجد COVID-19.
- التعريف بالسياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية والمصالح التي راعاها الشارع في تشريعه للأحكام.
- دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العبادات.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاجتماعي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاقتصادي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال التعليمي والثقافي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العمل في القطاعين: العام والخاص.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال تنظيم تجول الأفراد داخل وخارج المناطق والمحافظات.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العلاقات الدولية.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الصحي.
- الخاتمة والنتائج والتوصيات.

خطة العمل:

- جمع المادة العلمية.
- تقسيم المادة العلمية حسب خطة البحث.
- توظيف مناهج البحث للوصول إلى النتائج المرجوة.
- استخلاص النتائج.
- صياغة البحث النهائية.
- رفع البحث للتحكيم والنشر.

الاستفادة من البحث:

يستفاد من البحث في بيان دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 على المجتمع السعودي، وما اتخذته حكومة المملكة العربية السعودية من قرارات وتدابير حكيمة لمواجهة آثار هذه الجائحة على مستوى الفرد والمجتمع وفي شتى المجالات، منها: (مجال العبادات، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي، المجال التعليمي والثقافي، مجال العمل في القطاعين: العام والخاص، مجال تنظيم تجول الأفراد داخل وخارج المناطق والمحافظات، والمجال الصحي).

المصالح التي راعاها الشارع في تشريعه للأحكام:

أولا: الضروريات.

ثانيا: الحاجيات.

ثالثا: التحسينيات.

المصالح التي راعاها الشارع في تشريعه للأحكام:

لقد ذكر العلماء عدة أمور، إذا روعيت بمجموعها في أي مجمع، حفظ نظامه، واستقرت أحواله، وإذا فقدت، اضطرب نظامه وفسدت أحواله، وام تجر مصالحه على الحق والعدل، وهذه الأمور هي المصالح التي أرادها الشارع الحكيم، وهي:

أولا: الضروريات.

ثانيا: الحاجيات.

ثالثا: التحسينيات.

وقد فصل الله عز وجل أمر هذه المصالح، وحدد مفهومها وطبيعتها، حتى لا ينشآ الخلاف بين العباد حل تحديد هذه المصالح، لأن الإنسان تتنازعه الشهوات والأهواء، فقد يرى الضار نافعا، والنافع ضارا، بل قد يرى فريق مصلحة، ويراها الفريق الآخر مفسدة، وهكذا.

فعلى سبيل المثال، الضروري لسكن الإنسان، مأوى يقيه حر الشمس وزمهرير البرد، ولو مغارة في جبل، والحاجي أن يكون المسكن مما تسهل فيه السكنى، بأن تكون له نوافذ تفتح وتغلق حسب الحاجة، والتحسيني أن يجمل ويؤثث، وتوفر فيه وسائل الراحة، فإذا توافر له ذلك، فقد تحققت مصلحته في سكناه. وما قيل عن المسكن يقال عن المطعم والمشرب وغيرهما (عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، ١٩٩).

وهذه المصالح مرتبة حسب الأهمية، فالضروريات أهم من الحاجيات، والحاجيات أهم من التحسينيات، فإذا حدث تعارض بين مقصد وآخر، قدم الأول ثم الثاني، وهكذا.

يقول الإمام الشاطبي: " تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام، أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية (الشاطبي: الموافقات، ٨/٢).

وفيما يلي بيان موجز لهذه المصالح مرتبة:

١ – الضروريات:

تعد الضروريات أول المراتب، وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا أهدرت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد واضطراب، مما يؤدي إلى فوات الخير في الحياة، وإلى فوات النجاة والنعيم في الآخرة (نادية العمري: القياس في التشريع الإسلامي، ٢٤٥).

فهذه الضروريات يجب مراعاتها في أي مجتمع، بحيث إذا روعيت سار المجتمع في انتظام، وكان هادئا مطمئنا، أما إذا فقدت كلها أو إحداها، فإن المجتمع يضطرب، ولا يكون آمنا.

وقد ذكر العلماء لهذه الضروريات خمس رواتب، يقول الإمام الغزالي– رحمه الله تعالى– : " مقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضروريات " (الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ١/ ٢٨٧).

وبالنظر إلى أهداف الإمام الغزالي في ربط المصلحة بمقاصد الشرع، فيرى الباحث أن مقصود الشرع من الخلق أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، وكذلك أن يحفظ عليهم أمنهم وحقوقهم وحرياتهم وإقامة العدل والتكافل بينهم، وأن يهديهم إلى الأقوم في الآداب والأعراف والنظم والمعاملات.

ويؤكد الإمام الشاطبي– رحمه الله تعالى– هذا المعنى للضروريات، وأنه لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث يؤدي فقدها إلى عدم استقامة مصالح الدنيا، بل يؤدي إلى الفساد في الدنيا والآخرة، ومجموع هذه الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل، وحفظها يكون بأمرين:

الأول: من جانب الوجود، أي ما يقيم أركانها، ويثبت قواعدها.

الثاني: من جانب العدم، أي ما يدرأ عنها الاختلال الواقع، أو المتوقع فيها (الشاطبي: الموافقات، ٨).

٢– الحاجيات:

وهي تلي الضروريات في المرتبة والأهمية، وهي: " الأمور التي يفتقر إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة " (الشاطبي: الموافقات، ١٠–١١).

وتعرفها الدكتورة نادية العمري بأنها: " ما يحتاجها الإنسان لتكون حياته أكثر توسعة، وأكثر أمنا واستقرارا " (نادية العمري: القياس في أصول التشريع الإسلامي، ٢٤٦– ٢٤٧).

وقد دفع الله تعالى الحرج والمشقة عن المكلفين، يقول الله عز وجل: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (البقرة/١٨٥)، ويقول تعالى: (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) (المائدة/٦).

ومثالها: تشريع الرخص في العبادات، وإباحة الصيد، وجواز عقد السلم.

٣– التحسينيات:

تأتي التحسينيات في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية والاعتبار في ترتيب المصالح، وهي: " الأمور المستحسنة عادة، من غير احتياج إليها، لكن فيها تزيين وسلوك ومنهج أحسن من منهج " (محمد البدخشي: شرح البدخشي المسمى مناهج العقول، ٣/ ٧٣).

فبها يظهر المسلم بالمظهر الحسن اللائق، وبفواتها لا تضطرب الحياة، ولا يلحق بالمكلفين مشقة أو عنت، يقول الإمام الشاطبي: " وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك مكارم الأخلاق " (الشاطبي: الموافقات،١١).

ومثالها: أخذ الزينة وإزالة النجاسات، وآداب الأكل والشرب وكالمنع من بيع النجاسات (عبدالكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه، ٣٨١).

هذه هي المصالح التي ذكرها علماء أصول الفقه، والتي من شأنها إذا ما روعيت وأخذ بها في أي مجتمع أن تضبط سيره، وتحافظ على نامه، وتوطد دعائم الأمن والاستقرار فيه.

وبالتالي، فإن كل ما يؤيد هذه المصالح، ويساعد على تحقيقها، فهو مصلحة مطلوبة طلبا قويا أو ضعيفا، يجب معرفتها من تلك الأقسام الكلية الثلاثة، وكل ما ينافيها فهو ممنوع منعا شديدا أو ضعيفا بحسب نوع المقصد الشرعي الذي تخل به (مصطفى الزرقاء: المدخل الفقهي العام، ١٠٣)؛ لأن هذه المصالح هي ضمانة للمجتمع من التفكك والانهيار.

ولما تقرر أهمية هذه المقاصد والمصالح في حياة الأمة والأفراد، فعلى الحاكم وولي الأمر تحقيقها والحفاظ عليها من جانبي الوجود والعدم، مع مراعاة فقه الأولويات والموازنة بين الأهم والمهم، بما يحقق المصلحة العامة للأمة والأفراد ويعين على استقرار الأمن والتكافل في المجتمع الإسلامي، في مواجهة الظروف الطارئة والمستجدة، ولذلك كانت السياسة الشرعية لجلب المصالح ودرء المفاسد.

لذلك وعلى سبيل المثال، لو تعارض حفظ الدين مع حفظ النفس والمال، قدم حفظ الدين؛ لأن الدين هو الأساس، ولا قيمة للنفس والمال بدون الدين، وبذلك يجوز للحاكم إجبار كل من يتلكأ عن الخروج للجهاد في سبيل الله تعالى في حالة وجوبه العيني، وتحصيل المال من أجل تجهيز الجيوش وإعداد العدة في حالة عدم كفاية خزينة الدولة، حيث أن الدين والحفاظ عليه من المعتدين هو الأهم.

كما يجوز للحاكم تقييد حرية الفرد بمنعه من ممارسة حرية الرأي والكتابة، إذا أدى ذلك إلى تضليل وزيغ عقول الناس، حيث أن المصلحة العامة في حفظ عقول الناس من الزيغ مقدمة على المصلحة الفردية في ممارسة حرية الرأي والكتابة، فأثر الأولى أكثر عموما وشمولا من الثانية، وإذا نظرنا إلى المفسدة فالمفسدة المترتبة على إهمال المصلحة الأولى أشد خطرا من المفسدة المترتبة على إهمال الثانية.

ويجوز للحاكم بناء على ذلك أيضا تقييد حرية الفرد بمنعه من التجول في أوقات معينة وفي أماكن معينة، وإلزام التجار بأسعار معينة لبعض السلع إذا كان في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة للأمة والأفراد ودرء المفسدة عنهم تحقيقا للعدل ورفع الظلم.

فالحاكم ولي الأمر، بما أعطي من سلطة، يستخدم السياسة الشرعية في جلب المصالح للأمة والأفراد ودرء المفاسد عنهم، في ضوء فقه الأولويات وفقه الواقع والموازنة بين هذه المصالح لما فيه الخير للرعية في الدنيا والآخرة.

السياسة الشرعية

أولا: تعريف السياسة الشرعية.

ثانيا: أهمية السياسة الشرعية وفائدتها.

تعريف السياسة الشرعية:

السياسة لغة:

من (سوس) ومن معانيها: الجبلة والخليقة والسجية، وتأتي أيضا بمعنى: سوس فلان أمر الناس: أي ملك أمرهم، والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، فالسياسة فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته (السيد محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس، ١٦٨-١٦٩) (ابن منظور: لسان العرب، ١٠٧-١٠٨-١٠٩) (أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، ٣/ ١١٩).

قال الحطيئة: لقد سوست أمر بنيك حتى تركتهم أدق من الطحين (ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي والشيباني، ٢٦).

فالمفهوم العربي للسياسة يعني التأكيد على أمرين:

الأول: الترابط الوثيق بين السياسة والطبع الكريم والأخلاق، فهي لا تنفصل عن الجبلة والخليقة والطبع.

الثاني: الترابط الوثيق بين السياسة وبين الاستصلاح الشامل لكافة المستويات، فالسياسة القيام على الأمر بما يصلحه.

السياسة اصطلاحا:

أما في الاصطلاح فقد عرفها ابن عقيل الحنبلي من خلال مجادلاته لفقيه شافعي، قال: لا سياسة إلا ما وافق الشرع، بأن " السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليظ للصحابة " (ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٤/ ٤٦٠-٤٦١).

وعرفها ابن نجيم بقوله: " رد فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بها دليل جزئي "(ابن نجيم الحنفي: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ٥/ ١١).

وعرفها فضيلة الدكتور فتحي الدريني، بأنها: " تعهد الأمر بما يصلحه " (د. فتحي الدريني: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ١٩٣).

ومن خلال هذه التعريفات، يمكننا القول بأن السياسة الشرعية، لا تقتصر فقط على تطبيق الأحكام الشرعية التي ورد فيها نصوصا شرعية، ومراعاة الواقع، بل وتشمل أيضا إنشاء وإيجاد أحكام جديدة فيما لا نص فيه استنادا إلى روح ونفس الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة، بما لا يخالف المفاهيم الكلية التشريعية القطعية والقيم التشريعية الكبرى التي لا يجوز مخالفتها أو الخروج عنها.

أهمية السياسة الشرعية وفائدتها وعلاقتها بمصالح الأمة والأفراد:

استنادا إلى تعريف السياسة الشرعية، تتضح فائدتها من خلال مسايرة التطور في كل زمان ومكان في شتى المجالات، ومسايرة الجديد في الحياة الاجتماعية وعلومها، واختيار الأصلح للأمة والأفراد في أي عصر من العصور، وإيجاد الحلول للمشكلات والأزمات الطارئة والمستجدة، ووضع العلاج المناسب لها، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لجلب المصلحة ودرء المفسدة وإزالة الضرر عن الأمة والأفراد، بما يتفق ومباديء الشريعة الإسلامية، فإنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان.

فمن خلال السياسة الشرعية يستطيع الحاكم ولي الأمر، وضع القوانين والأنظمة اللازمة لتسيير شؤون الأمة، وجلب المصالح لها ودرء المفاسد عنها، مع المحافظة على مباديء الإسلام وعدم مخالفة النصوص الشرعية أو مناقضتها، وبذلك يستطيع المسلمون الاستغناء عن القوانين الوضعية.

والسياسة الشرعية تتميز بالشمول في أحكامها، فتدخل في جميع أعمال السلطات وشتى المجالات، وجميع المرافق في الحياة العامة، وتدخل في محيط السلطة التشريعية، لرفع الحرج ودفع المشقة والفساد والظلم عن الأمة وتحقيق مصالحها، وبذلك يسود العدل.

وبالسياسة الشرعية تقنن القوانين والأنظمة، وتقسم السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وبذلك يتحقق استقلال القضاء، ويشارك المواطنون في اختيار من يمثلهم، وتحمى الحقوق وتصان بوضع القوانين، كحق النشر والتأليف والاختراع، على سبيل المثال لا الحصر، ليتمتع المؤلفون والمخترعون بنتائج بحوثهم ومخترعاتهم.

وتبدو صفة الشمول للسياسة الشرعية، من خلال ملاحظة ضرورة التمييز بين الأحكام الشرعية التي عليها مدار التشريع، وهي على نوعين أساسيين:

الأول: الأحكام التي لا تتغير ولا تتبدل علة المصلحة فيها باختلاف الأزمان والأحوال، فهي تلك الأحكام المتعلقة بالوجود الإنساني، وهي من الفقه العام الثابت الذي يشكل قواعد السياسة ومقاصدها في الأحوال العادية.

الثاني: الأحكام الجزئية الاجتهادية التي روعيت فيها ومناط إعمالها مصالح الناس المشروعة وأعرافهم، ومدى تأثر تغير الأحوال والأزمان على تلك المصالح والأعراف، فهي تلك الأحكام المتعلقة بالحركة الإنسانية في إطار الزمان والمكان، فهي سياسة جزئية بحسب المصلحة، تختلف باختلاف الأزمنة، وليست شرائع للأمة إلى يوم القيامة (ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ٩) (د. محمد فتحي الدريني: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ١٨٥).

فالسياسة الشرعية ترتبط بما يتغير من الأحكام والتشريعات والإجراءات على مدى الظروف والأحوال، وهي تقوم على فقه المصالح فيما لا نص فيه، حيث أن المصلحة المرسلة راجعة إلى أدلة الشرع (الشاطبي: الموافقات، ٣/ ٢٦٨).

ومن خلال مراعاة السياسة الشرعية للأحكام المتغيرة، يمكن استنباط أحكام اجتهادية جديدة، تبعا لتغير الأزمان والظروف والأحوال الطارئة والمستجدة، ومسايرة التطور، بما يحفظ الضروريات ويراعي مصالح الناس في الدارين.

ويمكن كذلك نفي أحكام اجتهادية سابقة، أصبحت غير جديرة بالتمسك بها؛ لأنها غير محصلة لمصلحة، أو مؤدية لضرر أو فساد، أو أنها كانت غير مسايرة لتطور الأزمان والأحوال والأعراف، مع ضابط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية وروحها ومقاصدها العامة، تحقيقا للمصلحة، وحفظا لمقاصد الشرع.

لذلك كله، يمكن القول أن هدف السياسة الشرعية وغايتها ومسارها، هو " المقاصد الشرعية " حيث أن السياسة الشرعية تتقيد في وجودها وحركتها بتلك المقاصد، حتى لو لم يرد في المسألة دليل فرعي، حيث أن المقاصد الشرعية هي: " الحكم والمعاني التي اتجهت إرادة المشرع إلى تحقيقها عن طريق أحكامه "، والحكم والمعاني هي تلك المصالح التي التفت إليها الشارع في تشريعه للأحكام. (د. عبد الله إبراهيم الكيلاني: أثر المقاصد الجزئية والكلية في فهم النصوص الشرعية، ٧-٨).

فالمقاصد والأغراض التي شرع الله تعالى الأحكام من أجلها، هي مصالح العباد في الدارين: الدنيا والآخرة.

وإن الاحتكام للفهم المقاصدي يكون بالالتفات إلى حكمة التشريع الجزئية، مع عدم تجاوز دلالة النصوص اللغوية، وإعمال الكليات في فهم الجزئيات، وأن المنهج الصحيح في فهم النصوص، لا بد أن يراعي حكمة التشريع ومقاصده الكلية في فهم النصوص وتطبيقها.

فاتصال السياسة الشرعية بالمقاصد الشرعية، والمصلحة العامة للأمة والأفراد، يضفي عليها صفة السياسة العادلة، حيث أن مفهوم العدل في التشريع الإسلامي يتمثل في المصلحة؛ لأنها القصد الذي يتوخاه الشارع من تشريعه للحكم الشرعي، والشارع لا يضع ولا يتوخى ما كان جورا أو ضررا أو مفسدة (د. محمد فتحي الدريني: نظرية التعسف في استعمال الحق، ٢٢).

ما هو فايروس كورونا المستجد COVID-19؟

يعد فيروس كورونا (Coronavirus) أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق. وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة باستثناء الإصابة بنوعيه المعروفين بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) الذي ظهر في ٢٠١٢م والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS) الذي ظهر في ٢٠٠٣م بالإضافة إلى النوع المستجد الذي ظهر في الصين في نهاية ٢٠١٩م، وفيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان.

وهو فيروس من فصيلة فيروسات كورونا حيث ظهرت أغلب الحالات في مدينة ووهان الصينية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩م على صورة التهاب رئوي حاد. وتم التعرف على الفيروس عن طريق التسلسل الجيني. ويعتقد أن فيروس كورونا المستجد مرتبط بالحيوان حيث أن أغلب الحالات الأولية كان لها ارتباط بسوق للبحريات والحيوانات في مدينة ووهان.

وتشمل الأعراض النمطية لحالة فيروس كورونا المستجد: الحمى والسعال وضيق التنفس والإرهاق، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو الرشح، أو ألم الحلق، أو الإسهال. وأحيانا تتطور الإصابة إلى التهاب رئوي، وقد يتسبب في مضاعفات حادة لدى الأشخاص ذوي الجهاز المناعي الضعيف، والمسنين، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، مثل السرطان وداء السكري وأمراض الرئة المزمنة، وقد توفى نحو ٢% من الأشخاص الذين أُصيبوا بالمرض وهذه النسبة في تزايد، وقد تكون العدوى بفيروس كورونا عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس. ويمكن للمرض أن ينتقل من شخص إلى آخر عن طريق الرذاذ المتناثر من الأنف أو الفم عند سعال الشخص المصاب بالفيروس أو عطاسه. ويتساقط هذا الرذاذ على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرون بفيروس كورونا عند ملامستهم لهذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس عينيهم أو أنفهم أو فمهم. كما يمكن أن يصاب الأشخاص بالفايروس إذا تنفسوا الرذاذ الذي يخرج من الشخص المصاب بالمرض مع

سعاله أو زفيره، لذلك يعد التباعد الاجتماعي والعزل المنزلي من أهم طرق الوقاية من فيروس كورونا، بالإضافة إلى الطرق الأخرى للوقاية كالنظافة اليومية كغسل اليدين لمرات عديدة في اليوم بأن يغسل الشخص أيديه بالماء والصابون لمدة لا تقل عن عشرين ثانية واستخدام المعقمات والكمامات. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠، وزارة الصحة السعودية ٢٠٢٠، مصطفى، ٢٠٢٠، عبدالملك، ٢٠٠٥، بوشيخي، ١٩٨٨).

دور السياسة الشرعية في مواجهة آثار جائحة فايروس كورونا المستجد -COVID 19 على المجتمع السعودي

- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العبادات.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاجتماعي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الاقتصادي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال التعليمي والثقافي.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العمل في القطاعين: العام والخاص.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال تنظيم تجول الأفراد داخل وخارج المناطق والمحافظات.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في مجال العلاقات الدولية.
- القرارات والتدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد COVID-19 في المجال الصحي.

بعد تعريف السياسة الشرعية ومعرفة أهميتها وارتباطها ارتباطا وثيقا بالمقاصد الشرعية ومصالح الأمة والأفراد، يتضح أهمية ما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية بتوجيه من الحاكم ولي الأمر جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله وحكومته الرشيدة، من تدابير وإجراءات في ضوء السياسة الشرعية وفقه الواقع والنوازل والتعامل مع الظروف الطارئة المستجدة في مواجهة هذه الجائحة على جميع المجالات والمستويات والقطاعات.

وجميع القرارات والتدابير الاحترازية المتخذة في المملكة العربية السعودية في جميع المجالات والمستويات والقطاعات للحد من آثار جائحة كورونا، يمكن تخريجها في ضوء السياسة الشرعية على وجوب المحافظة على النفس الإنسانية وعدم الإضرار بها، والموازنة بين المصالح والمفاسد ضمن القواعد الأصولية والفقهية، حيث أن المحافظة على النفس هي مقصد رئيسي من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن الضرورات الخمس التي أمر الإسلام بالمحافظة عليها، والمحافظة على النفس من حيث الوجود والعدم ودفع الضرر عنها، هو واجب شرعي، وكما تقرر من قواعد أصولية وفقهية في الشريعة الإسلامية بأنه إذا تعارض مقصد الحفاظ على النفس والمصالح المتعلقة به مع غيرها من المصالح، فتقدم مصلحة النفس، ويتم تقديم المصلحة الأعظم والأكبر (المصلحة العامة) على غيرها من المصالح، ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

وهنا يعرض الباحث أهم وأبرز القرارات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار جائحة كورونا، والتي جاءت منسجمة ومتوافقة مع روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها في حفظ النفس الإنسانية ودرء الضرر عنها، في مختلف المجالات والقطاعات.

فقد استشعرت المملكة العربية السعودية الخطر مبكرا قبل أن تصل الإصابات إلى ذروتها في الصين، حيث قامت المملكة العربية السعودية بجميع الخطوات في جميع المراحل من بداية ظهور الحالات في ووهان في الصين، إلى مرحلة الإعلان، إلى مرحلة إعلان منظمة الصحة العالمية بأنها تعتبر جائحة، وواكبتها المملكة العربية السعودية بشكل استباقي واحترازي قوي ومنظم.

قامت المملكة العربية السعودية بتشكيل لجنة وطنية رفيعة المستوى، وشاركت فيها جميع القطاعات، ووضعوا خطة لمواجهة جائحة فايروس كورونا في أوائل شهر يناير، ووضعوا خططا استباقية وخطط الطوارئ وخطط الأزمات.

وشرعت السفارة السعودية في الصين وبدأت في إجلاء رعاياها. وسارعت هيئة الطيران باتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية في المطارات في السعودية، وفحصا حراريا في جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية.

وناقش مجلس الوزراء التوقعات السلبية لجائحة فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي في ٢٨ يناير ٢٠٢٠م.

وفي ١ فبراير ٢٠٢٠ قام خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله بالاتصال بالرئيس الصيني، وباشر بتوجيهاته الكريمة بتقديم مساعدات طبية لعديد من الدول لمواجهة جائحة فايروس كورونا في أوج الجائحة، مما كان له الأثر الكبير في مواجهة هذه الجائحة.

وقامت حكومة المملكة العربية السعودية بإجلاء الرعايا والطلبة، ووضعهم في حجر صحي احترازي أربعة عشر يوما، وبعد ذلك قامت المملكة العربية السعودية بتعليق الرحلات بين مطارات السعودية والصين.

وفي ٢٦ فبراير ٢٠٢٠م أعلنت المملكة العربية السعودية عن تعليق الدخول إليها لأغراض أداء مناسك العمرة وزيارة المسجد النبوي، ثم تبعه بعد ذلك قرار مماثل في الرابع من شهر مارس يشمل المواطنين والمقيمين في المملكة أيضا.

وقد اتخذت المملكة العربية السعودية إجراءات احترازية مسبقة هدفها المحافظة على سلامة المعتمرين والزوار والمواطنين والمقيمين حفاظا على النفس ومقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على النفس، ومن هذه الإجراءات الاحترازية: إغلاق المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة بعد صلاة العشاء بساعة، وإعادة فتحهما قبل الفجر بساعة.

ومن الإجراءات الاحترازية أيضا تكثيف عمليات التعقيم والتطهير والتنظيف في المسجد الحرام والمسجد النبوي ليصل عدد غسلهما ست مرات في اليوم والليلة.

وكذلك رفع جميع السجاد الموجود بالمسجد الحرام وجعل مسافات تصل إلى مترين بين كل صف وآخر، والتباعد الاجتماعي بين المصلين ليكون مسافة متر ونصف بين كل مصل وآخر.

لذلك ولله الحمد، اصطدم فيروس كورونا عند وصوله إلى المملكة العربية السعودية بجاهزية جميع قطاعات الدولة والإجراءات الصارمة التي استبقت نزوله واحتواء تبعاته، ودعمها تفهم المواطنين والمقيمين وتقديرهم لهذا الظرف الاستثنائي، فقد استوعب المجتمع حجم المسؤولية وظهر ذلك من الساعات الأولى لسريان منع التجول في البلاد في الثالث والعشرين من شهر مارس لعام ٢٠٢٠م.

وقد أسند إلى الأمن العام وهو الذراع الميداني لوزارة الداخلية تطبيق إجراءات منع التجول في مختلف المناطق، والإجراءات المتعلقة بمنع التنقل بين مناطق المملكة الثلاث عشرة، وعزل بعض الأحياء وبعض المدن وفقا للمؤشرات الإحصائية للجائحة والوباء، فبعض المناطق في المملكة العربية السعودية شهدت حظرا كليا، فيما تم عزل عدد من الأحياء مع استثناء الأنشطة الحيوية التي يرتادها المواطن والمقيم.

ثم صدر القرار بالمنع على سكان مناطق السعودية الثلاث عشرة، الخروج منها أو الانتقال لمنطقة أخرى، وذلك في الخامس والعشرين من شهر مارس.

وقد لوحظ كما تقدم سابقا، التفاعل الإيجابي والثقافي والوعي التام من مختلف شرائح المجتمع أثناء الحظر ومنع التجول، مما يدل على اعتزاز المواطنين بحكومة المملكة العربية السعودية وولائهم وانتمائهم وثقتهم بها، وطاعتهم لولي الأمر حفظه الله.

فقد تعاملت حكومة المملكة العربية السعودية مع هذه الجائحة بأنسب الطرق للتعامل مع هذا الفيروس، فكانت دائما في مرحلة التقييم المستمر ووضع الاحترازات أو رفعها بناء على النتائج وقوة التقييم ومتابعته والرصد المبكر والإجراءات الاستباقية والفحوصات المبكرة، لذلك لم تنتظر الكوادر الطبية في السعودية سقوط الضحايا في الفيروس فمنذ بدء الجائحة كان أكثر من مائة ألف من الأطباء والممارسين يخوضون هذه الحرب ويواجهون هذا العدو الفيروسي لكبح جماحه ومواجهته.

وضعت المملكة العربية السعودية خطة استراتيجية متكاملة وواضحة منذ شهر يناير وتم استخدام وسائل الإعلام ومخاطبة المجتمع بشكل مباشر ويومي وتم إجراء الفحوصات، وقد احتلت المملكة العربية السعودية الخامس عالميا بعدد الفحوصات التي قامت بها، والإجراءات التي تمت بشكل مبكر في المعابر، والحجر الصحي لمدة أربعة عشر يوما.

ومن أبرز الإجراءات الاحترازية الأولية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية:

أولا: تعليق الدخول إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة في السابع والعشرين من شهر فبراير.

ثانيا: وقف استخدام الهوية الوطنية في السفر والاكتفاء بالجواز السعودي.

ثالثا: تعليق العمرة للمواطنين والمقيمين في الرابع من مارس.

رابعا: تعليق الدراسة لجميع المراحل في التاسع من مارس.

خامسا: وقف السفر إلى أربع عشرة دولة.

سادسا: تعليق السفر إلى دول أوروبية وآسيوية وأفريقية في الثاني عشر من مارس.

سابعا: وقف الرحلات الجوية الدولية بشكل كامل في الرابع عشر من مارس.

ثامنا: إغلاق المجمعات التجارية عدا السوبرماركت والصيدليات في الخامس عشر من مارس.

تاسعا: تعليق العمل في كافة الجهات الحكومية في السادس عشر من مارس.

عاشرا: إيقاف الصلاة جماعة في المساجد والاكتفاء برفع الأذان في السابع عشر من مارس.

حادي عشر: وقف عمل موظفي القطاع الخاص في الثامن عشر من مارس.

وتحسبا لخطر وباء كورونا، قامت الحكومة السعودية باتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة للحفاظ على سلامة الإنسان والمواطن وتوفير الموارد للقطاع الصحي، فسارعت الحكومة السعودية بدعم القطاع الصحي ماليا بمبلغ سبعة وأربعين مليار ريال، لرفع جاهزية القطاع الصحي وتأمين الأدوية وتشغيل الأسرة الإضافية وتوفير المستلزمات الطبية الضرورية.

أما الذين لا يشملهم العلاج الحكومي والتأمين الصحي، فقد قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله في الثلاثين من مارس ٢٠٢٠م بالأمر بعلاج مرضى كورونا مجانا من المواطنين والمقيمين وكذلك المخالفين لنظام الإقامة.

كما تم توسيع دائرة الفحص والتتبع للحالات المشتبه بها لإجراء ما يفوق تسعة ملايين فحص بتوقيع بروتوكول مع الحكومة الصينية بقيمة تسعمائة وخمسة وتسعون مليون ريال ضمن إنشاء ستة مختبرات موزعة في أرجاء المملكة العربية السعودية.

واعتماد مختبر متنقل يوفر عشرة آلاف فحص يومي، وتحليل خريطة المناعة في المجتمع لمليون عينة لدعم خطط الدولة في إدارة مكافحة الجائحة، وكرست وزارة الصحة خمسة وعشرون مستشفى مزودة بالأسرة الكافية لجميع الوحدات بما فيها وحدات العناية المركزة، وكذلك إنشاء المستشفيات الميدانية.

وقامت المملكة العربية السعودية بمنع التصدير العلاجي وقدمت الدعم السريع لرفع إنتاج مصانعها من المواد الطبية من كمامات ومعقمات وأدوية.

هذه التدابير واستخدام المنشآت الطبية رفيعة المستوى والبروتوكولات العلاجية والطواقم الطبية المدربة بكافة المهارات، لعبت دورا حيويا وأساسيا وساهمت في ارتفاع معدل التعافي وانخفاض معدل الوفيات مقارنة بالمعدل العالمي، حيث لم تصل نسبة الوفيات في المملكة العربية السعودية إلى ٠,٠٧% بينما المعدل العالمي للوفيات وصل نحو ٦,٨%.

وليس غريبا على المملكة العربية السعودية أن يكون فيها شعار: الصحة للجميع والسعودية بلد ملاذ آمن للجميع.

ومع امتثال الجميع في المملكة العربية السعودية لقرار منع التجول والبقاء في المنازل، إلا أن حركة الحياة لم تتوقف.

ففي القطاع التعليمي واصل الطلبة مسيرتهم التعليمية في المدارس والكليات والجامعات عبر التعليم عن بعد، بعد أن أغلقت أبواب المدارس في التاسع من شهر مارس.

فكانت عشرون قناة بث ومنصات الكترونية تعليمية للطلبة وكذلك الجامعات عن طريق الإنترنت، مثل بوابة المستقبل أو البوابة الموحدة، وبوابة التعليم الوطنية (عين)، وقنوات تعليمية

عبر يوتيوب، ومنصة منظومة التعليم الموحدة، وتوفير المناهج التعليمية على المتاجر الالكترونية، وإتاحة روابط التعليم عن بعد لمختلف الجامعات.

فكانت الخيارات متعددة بجهود الحكومة السعودية من أجل الطلبة حتى لا يتوقف التعليم يوما واحدا.

واجهت المملكة العربية السعودية الأزمة الاقتصادية العالمية جراء جائحة فايروس كورونا بكل قوة بثقلها المالي واحتياطاتها المهيأة للحالات الطارئة والظروف الصعبة، فاتخذت المملكة مجموعة كبيرة من الإجراءات لدعم الاقتصاد وكان الهدف الرئيسي منها المحافظة على وظائف المواطنين في القطاعين العام والخاص، والمحافظة على استمرار الخدمات الأساسية وتوفير الموارد المالية، فأعلنت الحكومة السعودية عن مجموعة من الحزم تجاوزت مائة وثمانين مليار ريال تشكل تقريبا ثمانية بالمئة من الناتج المحلي غير النفطي.

وقدمت الدولة عددا من المبادرات للتخفيف من آثار جائحة كورونا على القطاع الخاص، من أهمها:

أولا: قدمت الحكومة السعودية ما يقارب من مائة وسبعين مليار ريال للقطاع الخاص على شكل تمويل أو على شكل دعم للمحتوى المحلي أو على شكل إعفاءات أو تأجيل للرسوم والخدمات الحكومية أو على صعيد دعم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.

ثانيا: نظام التأمين ضد التوقف عن العمل.

ثالثا: دفع ستين بالمئة من رواتب موظفي القطاع الخاص المتضررين.

رابعا: ضخ أربعة مليارات ريال لدعم القطاع الخاص.

خامسا: مساندة المنشآت المتضررة بسبعين مليار ريال.

سادسا: مبادرات بقيمة مائة وعشرين مليار ريال لمواجهة الآثار المالية للجائحة.

سابعا: إعفاءات وتأجيل مستحقات حكومية. وبعض رسوم الخدمات الحكومية.

أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية، فلم تشهد المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا نقصا كبيرا في السلع الغذائية التموينية، وذلك نظرا إلى توفر مخزونات كبرى، إضافة إلى عملية ضبط الأسعار والتدخل من خلال التسعير والمراقبة على السوق، فقامت وزارة التجارة في المملكة بتكثيف جولاتها الرقابية وتطبيق العقوبات على المخالفين.

حيث أن هناك أنظمة وبرامج الكترونية تعمل عليها وزارة التجارة فيها أكثر مئة وست عشرة سلعة تقوم الوزارة بالرقابة عليها على مدار الساعة وفي جميع مناطق المملكة تكون فيها المدخلات السعرية لكل هذه السلع.

حيث أن هذه البرامج ترصد وتحلل وتقارن أسعار السلع، وخط رحلة سعر السلعة منذ قبل وصولها للملكة وحتى وصولها إلى المستهلك، ويتم الرقابة عليها والتحقق من سعرها بدءا من المورد إلى الموزع، ويتم التحقق والتدقيق من كافة أسعار هذه السلع.

وعندما يبلغ المستهلك عن الشكوى في حالة رفع السعر يتم التحقق من قبل مراقبي الوزارة، فالوزارة تستقبل الشكاوى على ارتفاع الأسعار عبر تطبيق (بلاغ تجاري) أو عبر هاتف حماية المستهلك.

وقد ساهمت المملكة العربية السعودية في دعم الجهود العالمية لمواجهة آثار جائحة كورونا وتقديم الدعم للعديد من الدول المتضررة، وقد بادر جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بدعوة إلى عقد قمة مجموعة العشرين بشكل استثنائي للخروج بمبادرات تحقق آمال الشعوب وتعزز دور الحكومات وتوحد الجهود لمواجهة وباء كورونا. (وزارة الصحة السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، وزارة الداخلية السعودية، وزارة الخارجية السعودية، وزارة الحج والعمرة السعودية، وزارة التعليم السعودية، وزارة التجارة السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، وزارة المالية السعودية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية، وزارة الإعلام السعودية).

إن هذه التدابير والإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة السعودية وتقوم بها بشكل مستمر، يتم تقييمها بشكل مستمر أيضا، وهدفها المحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، مراعية بذلك مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية وهو حفظ النفس، وبما تتصف به الشريعة الإسلامية من الشمولية والواقعية والثبات في أصولها وقواعدها والمرونة في وسائل التطبيق فهي ربانية صالحة لكل زمان ومكان، ويظهر ذلك في شمولية السياسة الشرعية في أحكامها، وتمكين الحاكم من خلال السياسة الشرعية في تشريع الدولة، من مسايرة التطور في كل زمان ومكان في شتى المجالات، وإيجاد الحلول واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للمشكلات والأوضاع الطارئة، ووضع العلاج المناسب لها، واتخاذ القرار في الوقت المناسب، في ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، وتحقيق المصلحة للأمة والأفراد، ودرء المفسدة عنهم، تحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية.

ويظهر دور السياسة الشرعية جليا في مواجهة جائحة كورونا، من خلال الإجراءات والتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية، من حيث جواز وضرورة اتخاذها من باب السياسة الشرعية حفاظا على النفس وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن حيث وجوب طاعة ولي الأمر من الرعية في الالتزام والتقيد بهذه التدابير والإجراءات، وأن مخالفتها تعد مخالفة شرعية.

هذه الإجراءات المتخذة من حكومة المملكة العربية السعودية في شتى المجالات والقطاعات، بالإضافة إلى استيعاب المجتمع السعودي لحجم المسؤولية والتفاعل الإيجابي والثقافي والوعي من مختلف شرائح المجتمع في الالتزام بطاعة ولي الأمر والتقيد التام بالإجراءات المتخذة، كان لها دورا كبيرا في مواجهة جائحة كورونا والحد من آثارها على الفرد والمجتمع.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

ففي خاتمة هذا البحث، يجمل الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج باختصار، وهي كالآتي:

- راعى الإسلام في تشريعه، حفظ المقاصد للأمة والأفراد، وهي: الضروريات، الحاجيات، والتحسينيات، أمر الحاكم بما منحه من سلطة، أن يحافظ على هذه المقاصد من جانبي الوجود والعدم.
- السياسة الشرعية لا تقتصر على تطبيق الأحكام الشرعية المنصوص عليها، والتوفيق بينها وبين الواقع، بل وتشمل أيضا إنشاء وإيجاد أحكام جديدة فيما لا نص فيه، وتمنح الحاكم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب للظروف الطارئة والواقعة على المجتمع، محافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية ومنها حفظ النفس، بالاستناد إلى روح التشريع، وبما لا يخرج عن وحدة المنطق التشريعي والقواعد والأصول للشريعة الإسلامية.
- تتصف السياسة الشرعية بالشمول في أحكامها، ويستطيع الحاكم من خلالها مسايرة التطور والأحداث الواقعة في كل زمان ومكان في شتى المجالات والقطاعات، واتخاذ القرارات المناسبة لإيجاد الحلول للمشكلات الطارئة ووضع العلاج المناسب لها، تحقيقا لمقاصد الإسلام ومصلحة الأمة والأفراد.
- يعد فيروس كورونا أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، حيث ظهرت أغلب الحالات في مدينة ووهان الصينية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩م، على صورة التهاب رئوي حاد، وتشمل الأعراض النمطية لحالة فيروس كورونا المستجد: الحمى والسعال وضيق التنفس والإرهاق، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع،

أو احتقان الأنف، أو الرشح، أو ألم الحلق، أو الإسهال. وأحيانا تتطور الإصابة إلى التهاب رئوي.

- تمكنت حكومة المملكة العربية السعودية من مواجهة جائحة فيروس كورونا، والحد من آثارها على الفرد والمجتمع، من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات التنظيمية والاحترازية والاستباقية في شتى المجالات والقطاعات.
- يظهر دور السياسة الشرعية في مواجهة جائحة كورونا، من خلال الإجراءات والتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية، من حيث جواز وضرورة اتخاذها من باب السياسة الشرعية حفاظا على النفس وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن حيث وجوب طاعة ولي الأمر من الرعية في الالتزام والتقيد بهذه التدابير والإجراءات، وأن مخالفتها تعد مخالفة شرعية.

التوصيات:

- يوصي الباحث بالتأكيد على وجوب الالتزام والتقيد بالإجراءات والقرارات الصادرة من الدولة وعدم التهاون في تطبيقها، لمواجهة جائحة كورونا والحد من آثارها على الفرد والمجتمع، داعين الله تعالى رفع البلاء والوباء.
- تشجيع وتحفيز الباحثين على تقديم المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بجميع جوانب فيروس كورونا وإيجاد الحلول للحد من آثار هذه الجائحة على الفرد والمجتمع.

وفي نهاية هذا البحث، يتقدم الباحث بالشكر كل الشكر، لجامعة تبوك لتقديمها الدعم لهذا البحث في جميع مراحله.

قائمة المراجع والمصادر

١- القرآن الكريم.

٢- ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة كتاب ابن خلدون العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر.

٣- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٤- ابن نجيم، الحنفي: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة.

٥- البدخشي، محمد بن الحسن: شرح البدخشي المسمى مناهج العقول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦- بوشيخي حامد. (١٩٨٨) أنطوني جيدنز، دستور المجتمع، ١٩٨٧. في علم اجتماع المصنفات، ٣٠ سنة عدد ٣، يوليو سبتمبر.

٧- الجوزية، ابن قيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٨- الجوزية، ابن قيم: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٩- خلاف، عبد الوهاب: علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط٨.

١٠- الدريني، محمد فتحي: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١- الدريني، محمد فتحي: نظرية التعسف في استعمال الحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

١٢- ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي والشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٣- الزبيدي، السيد محمد مرتضى: تاج العروس، ط١.

١٤- الزرقاء، مصطفى أحمد: المدخل الفقهي العام، دار الفكر، بيروت، ط٩.

١٥- زكريا، أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية.

١٦- زيدان، عبد الكريم: الوجيز في أصل الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٧- الشاطبي: الموافقات، ط٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٨- عبد الملك ، أنور (٢٠٠٥) : الجدلية االاجتماعية ، ترجمة سامية الجندى ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة.

١٩- العمري، د. نادية محمد شريف: القياس في التشريع الإسلامي، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٠- الغزالي: المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١- الكيلاني، عبدالله إبراهيم: أثر المقاصد الجزئية والكلية في فهم النصوص الشرعية، بحث منشور في مجلة الدراسات، العلوم الشرعية والقانون، ج٣٢، عدد١، ٢٠٠٦م.
٢٢- مصطفى، خالد (٢٠٢٠): ماهو فيروس كوفيد-١٩ (كورون).
٢٣- منظمة الصحة العالمية.
٢٤- وزارة الإعلام السعودية.
٢٥- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية.
٢٦- وزارة التجارة السعودية.
٢٧- وزارة التعليم السعودية.
٢٨- وزارة الحج والعمرة السعودية.
٢٩- وزارة الخارجية السعودية.
٣٠- وزارة الداخلية السعودية.
٣١- وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية.
٣٢- وزارة الصحة السعودية.
٣٣- وزارة المالية السعودية.
٣٤- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية.